المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26 et 27/03/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية

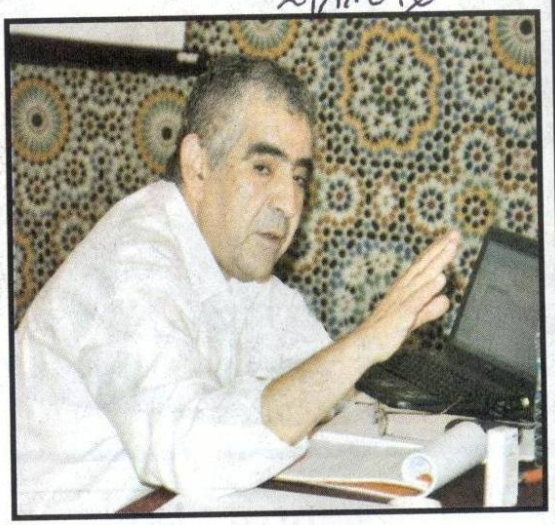

ادريس اليزمي

قررت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية واختصاص حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يطابق مبادئ باريس المؤطرة لعمل هذا النوع من المؤسسات. وقد جرى تسليم شهادة الاعتماد، الذي يسري على الفترة ما بين 2015 و2020 ، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في حفل نظم ،الأربعاء، بقصر الأمم بجنيف في إطار الاجتماع السنوي العام التاسع والعشرين للجنة التنسيق الدولية التي أصبحت تحمل ابتداء من هذه الدورة اسم «التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان». وكانت اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية قد استعرضت عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نونبر 2015، حيث شمل هذا الاستعراض الإطار القانوني المنظم للمجلس وإعمال مقتضياته، وأنشطة ومبادرات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها إلى جانب الحكامة والتنظيم على المستوى المركزي والجهوي. وقد رفعت اللجنة الفرعية للاعتماد تقريرا لمكتب لجنة التنسيق الدولية توصي فيه بتجديد اعتماد المجلس الوطني في الدرجة «أ». وتعد اللجنة الفرعية للاعتماد، أحد الأجهزة الأساسية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة التنسيق الدولية سابقا)، وتتولى البت في طلبات اعتماد وتجديد اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم وذلك من خلال النظر في مدى مطابقة تلك المؤسسات لمبادئ باريس.

تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية

31/5560

قررت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية واختصاص حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يطابق مبادئ باريس المؤطرة لعمل هذا النوع من المؤسسات.

وقد جرى تسليم شهادة الاعتماد، الذي يسري على الفترة ما بين 2015 و2020، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في حفل نظم الأربعاء بمقصر الأمم بجنيف في إطار الاجتماع السنوي العام التاسع والعشرين للجنة التنسيق الدولية التي أصبحت تحمل ابتداء من هذه الدورة اسم «التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان».

وكانت اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية قد استعرضت عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نونبر 2015، حيث شمل هذا الاستعراض الإطار القانوني المنظم للمجلس وإعمال مقتضياته، وأنشطة ومبادرات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها إلى جانب الحكامة والتنظيم على المستوى المركزي والجهوي.

وقد رفعت اللجنة الفرعية للاعتماد تقريرا لمكتب لجنة التنسيق الدولية توصي فيه بتجديد اعتماد المجلس الوطني في الدرجة «أ».

وتعد اللجنة الفرعية للاعتماد، أحد الأجهزة الأساسية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة التنسيق الدولية سابقا)، وتتولى البت في طلبات اعتماد وتجديد اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم وذلك من خلال النظر في مدى مطابقة تلك المؤسسات لمبادئ باريس.

وقد ترأس حفل تسليم المجلس الوطني لشهادة تجديد الاعتماد إلى جانب عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من آسيا وأوروبا لورانس موشوانا، رئيس لجنة التنسيق الدولية المنتهية ولايته، وهو بالمناسبة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجنوب إفريقيا، وبيت رودولف، الرئيسة الجديدة المنتخبة على رأس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسة المعهد الألماني لحقوق الإنسان بألمانيا و دافيد لانغتري، رئيس اللجنة الفرعية للاعتماد، نائب رئيس اللجنة الكندية لحقوق الأشخاص، و فلادلن ستيفانوف، رئيس قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتعتبر هذه المرة الرابعة على التوالي التي يتم فيها تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ)، إذ منح المجلس هذه الدرجة سنة 2002، وتمت إعادة اعتماده سنتي 2007 و2011.

ويذكر أن مبادئ باريس، التي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1993، تتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية تتعلق بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها واختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وضمان التنوع في تركيبتها، وتوفرها على الإمكانية المادية والبشرية اللازمة للاضطلاع بمهامها.

العلم

تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية

23483/14

قررت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية واختصاص حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يطابق مبادئ باريس المؤطرة لعمل هذا النوع من المؤسسات. وقد جرى تسليم شهادة الاعتماد، الذي يسري على الفترة ما بين 2015 و2020 ، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في حفل نظم أمس الأربعاء بمقر الأمم بجنيف في إطار الاجتماع السنوي العام التاسع والعشرين للجنة التنسيق الدولية التي أصبحت تحمل ابتداء من هذه الدورة اسم «التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان». وكانت اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية قد استعرضت عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نونبر 2015، حيث شمل هذا الاستعراض الإطار القانوني المنظم للمجلس وأعمال مقتضياته، وأنشطة ومبادرات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها إلى جانب الحكامة والتنظيم على المستوى المركزي والجهوي. وقد رفعت اللجنة الفرعية للاعتماد تقريرا للمكتب لجنة التنسيق الدولية توصي فيه بتجديد اعتماد المجلس الوطني في الدرجة «أ».

وتعد اللجنة الفرعية للاعتماد، أحد الأجهزة الأساسية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة التنسيق الدولية سابقا)، وتتولى البت في طلبات اعتماد وتجديد اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم وذلك من خلال النظر في مدى مطابقة تلك المؤسسات لمبادئ باريس. وقد ترأس حفل تسليم المجلس الوطني لشهادة تجديد الاعتماد إلى جانب عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من آسيا وأوروبا السيد لورانس موشوانا، رئيس لجنة التنسيق الدولية المنتهية ولايته، وهو بالمناسبة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجنوب إفريقيا، والسيدة بيت رودولف، الرئيسة الجديدة المنتخبة على رأس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسة المعهد الألماني لحقوق الإنسان بألمانيا والسيد دافيد لانغتري، رئيس اللجنة الفرعية للاعتماد، نائب رئيس اللجنة الكندية لحقوق الأشخاص، والسيد فلادلن ستيفانوف، رئيس قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتعتبر هذه المرة الرابعة على التوالي التي يتم فيها تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ)، إذ م ن ح المجلس هذه الدرجة سنة 2002، وتمت إعادة اعتماده سنتي 2007 و2011. يذكر أن مبادئ باريس، التي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1993، تتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية تتعلق بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها واختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وضمان التنوع في تركيبتها، وتوفرها على الإمكانية المادية والبشرية اللازمة للاضطلاع بمهامها. وبمناسبة انعقاد الدورة 29 للتحالف العالمي، ترأس ادريس اليزمي أشغال المجلس الإداري للجمعية الفرونكفونية للجن الوطنية لحقوق الإنسان. وخصص هذا الاجتماع بالأساس لتقديم التقريرين المالي والأدبي لسنة 2015 ومخطط العمل الخاص بسنة 2016، وكذا تقديم الموقع الإلكتروني الجديد للجمعية. د/س ه

AL BAYANE

/ 14519_2

CNDH : «La radicalisation ne peut être liée à aucune religion»

La radicalisation est un phénomène universel qui n'est lié à une aucune religion, même si les projecteurs ne sont braqués que sur les actes terroristes qui se déroulent dans certains endroits, a souligné, jeudi soir à Casablanca, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

S'exprimant lors d'une rencontre sur les moyens de protéger les jeunes contre le phénomène de la radicalisation, organisée à l'initiative de l'association « Marocains pluriels », M. El Yazami a estimé que l'adoption d'une politique prenant en considération l'intégration des jeunes permettra d'éradiquer ce fléau, soulignant que cette mission « relève de la responsabilité de tous ».

Dans ce sens, M. El Yazami a mis en avant l'importance du rôle dévolu à la société civile, aux établissements scolaires et aux centres culturels en matière de lutte contre la radicalisation, soulignant que les associations marocaines, dont le nombre dépasse

100.000, continuent de faire face à de nombreux problèmes qui les empêchent de remplir leurs missions en cette matière.

Le président du CNDH a indiqué qu'avec la recrudescence des actes terroristes lors des dernières années, de plus en plus de centres de recherche et d'experts s'intéressent à ce phénomène et tentent d'identifier les causes de sa propagation et d'y trouver des réponses.

De son côté, l'écrivain Driss Jaydane s'est focalisé sur l'état psychique des jeunes frustrés qui nourrissent des sentiments de haine vis-à-vis de l'Autre, notant qu'un tel état rend ces jeunes vulnérables face à la propagande des recruteurs extrémistes.

L'écrivain a souligné, dans ce sens, l'importance d'accorder une attention particulière aux jeunes pour qu'ils ne basculent pas dans l'extrémisme et le fanatisme, ajoutant que la lutte contre ce phénomène doit prendre la forme d'une "réponse universelle".

M. Jaydane a aussi plaidé pour l'unification des efforts des acteurs concernés (société civile, famille...) pour prendre soin de cette catégorie vulnérable de jeunes sur les moyen et long termes.

Pour sa part, la présidente de l'association marocaine des victimes du terrorisme, Souad El Khammal, s'est intéressée à l'impact psychique des actes terroristes, mettant l'accent sur la nécessité de prendre en charge les jeunes issus de quartiers marginalisés pour qu'ils ne soient pas une proie facile pour les extrémistes.

Elle a aussi appelé les familles à accorder une attention particulière aux jeunes, soulignant que tout un chacun doit assumer sa part de responsabilité en matière de lutte contre le phénomène de la radicalisation qui demeure étranger à la société marocaine. Cette rencontre a été tenue dans le cadre des "Cafés Politis" organisés par l'association "Marocains pluriels" dans le but de promouvoir les valeurs de pluralisme, de dialogue et d'ouverture.

Libération

Driss El Yazami : *La radicalisation ne peut être liée à aucune religion*

4/7753

La radicalisation est un phénomène universel qui n'est lié à une aucune religion, même si les projecteurs ne sont braqués que sur les actes terroristes qui se déroulent dans certains endroits, a souligné, jeudi soir à Casablanca, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

S'exprimant lors d'une rencontre sur les moyens de protéger les jeunes contre le phénomène de la radicalisation, organisée à l'initiative de l'association "Marocains pluriels", El Yazami a estimé que l'adoption d'une politique prenant en considération l'intégration des jeunes permettra d'éradiquer ce fléau, soulignant que cette mission "relève de la responsabilité de tous".

Dans ce sens, El Yazami a mis en avant l'importance du rôle dévolu à la société civile, aux établissements scolaires et aux centres culturels en matière de lutte contre la radicalisation, soulignant que les associations marocaines, dont le nombre dépasse 100.000, continuent de faire face à de nombreux problèmes qui les empêchent de remplir leurs missions en cette matière.

Le président du CNDH a indiqué qu'avec la recrudescence des actes terroristes lors des dernières années, de plus en plus de centres de recherche et d'experts s'intéressent à ce phénomène et tentent d'identifier les causes de sa propagation et d'y trouver des réponses.

De son côté, l'écrivain Driss Jaydane s'est focalisé sur l'état psychique des jeunes frustrés qui nourrissent des sentiments de haine vis-à-vis de l'Autre, notant qu'un tel état rend ces jeunes vulnérables face à la propagande des recruteurs extrémistes.

L'écrivain a souligné, dans ce sens, l'importance d'accorder une attention particulière aux jeunes pour qu'ils ne basculent pas dans l'extrémisme et le fanatisme, ajoutant que la lutte contre ce phénomène doit prendre la forme d'une "réponse universelle".

M. Jaydane a aussi plaidé pour l'unification des efforts des acteurs concernés (société civile, famille...) pour prendre soin de cette catégorie vulnérable de jeunes sur les moyen et long termes.

Pour sa part, la présidente de l'association marocaine des victimes du terrorisme, Souad El Khammal, s'est intéressée à l'impact psychique des actes terroristes, mettant l'accent sur la nécessité de prendre en charge les jeunes issus de quartiers marginalisés pour qu'ils ne soient pas une proie facile pour les extrémistes.

Elle a aussi appelé les familles à accorder une attention particulière aux jeunes, soulignant que tout un chacun doit assumer sa part de responsabilité en matière de lutte contre le phénomène de la radicalisation qui demeure étranger à la société marocaine.

Cette rencontre a été tenue dans le cadre des "Cafés Politis" organisés par l'association "Marocains pluriels" dans le but de promouvoir les valeurs de pluralisme, de dialogue et d'ouverture.